



وزارة العدل

قرار رقم (٤٥٦)

صادر عن اللجنة المشكلة بموجب المادة الثامنة

من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩

بناءً على الطلب المقدم من المستدعي احمد احسان حسن بنات لشمول الجرم المسند اليه في القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٠) محكمة جنايات جرش بأحكام قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ .

اجتمعت اللجنة المشكلة بموجب أحكام المادة الثامنة من قانون العفو العام رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ للنظر في كل اعتراض أو إشكال أو تفسير ينجم عن تطبيق أحكام هذا القانون .

بالإطلاع على ملف القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٠) محكمة جنايات جرش نجد أن المستدعي أدين بتاريخ ٢٠١٨/٥/٢٢ بجناية السرقة خلافاً لأحكام المادة (٤٠٤) من قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاثة سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ونظراً لاسقاط الحق الشخصي وعملاً بأحكام المادة (٤/٩٩) من قانون العقوبات تخفيض العقوبة بحق المستدعي لتصبح سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف ونظراً لكون المستدعي غير محكوم بجناية او جنحة حسب شهادة عدم المحكومية وكونه في مقتبل العمر وعملاً بأحكام المادة (٥٤مكرر) من قانون العقوبات وقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها المستدعي لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية .

وحيث ثبت نتيجة البحث في الدعاوي المستخرجة من برنامج ميزان وذلك وفق الكشوفات المحفوظة عدم وجود قيود متكررة بجرم السرقة بحق المستدعي .

وحيث ورد اسقاط حق شخصي من قبل المشتكي عدنان عبدالمحسن علي الجمال بحق المستدعي احمد احسان حسن بنات على الصفحة (٥) من محاضر القضية الجنائية رقم (٢٠١٨/٥٠) محكمة جنايات جرش بتاريخ ٢٠١٨/٥/٨ .

وحيث ان المادة (٣/ب) من قانون العفو رقم ٥ لسنة ٢٠١٩ اشترطت لشمول جرم جناية السرقة خلافاً لاحكام المادة (٤٠١) من قانون العقوبات اقترانها باسقاط الحق الشخصي من الجهة المشتكية وان لا يكون مكرراً لجنايات السرقة المنصوص عليها في المواد من (٤٠٥-٤٠٠) من قانون العقوبات وعليه نقرر ان الجرم موضوع الطلب مشمول بقانون العفو العام رقم (٥) لسنة ٢٠١٩ لذا نقرر اجابة الطلب .

قراراً صدر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٥

رئيس اللجنة
رئيس محكمة التمييز
القاضي محمد الغزو

عضو
رئيس النيابة العامة
القاضي "محمد سعيد" الشريده

عضو
النائب العام
لدى محكمة استئناف عمان
القاضي د. حسن العبدلات

عضو
النائب العام
لدى محكمة الجنايات الكبرى
القاضي احسان السلامة

عضو
النائب العام
لدى محكمة أمن الدولة
القاضي العميد حازم المجالي